المحور: المدرسة الكلاسيكية

إن المعنى الحقيقي للكلاسيك هو الشيء القديم والتقليدي، وكلمة كلاسيك هي كلمة يونانية الأصل أطلقت عل الطراز الأول أو النموذجي أو القديم في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد والمدرسة الكلاسيكية هي مدرسة ظهرت بعد فترة التجاريين والطبيعيين ونشأت في انجلترا في نهاية القرن 12 وبداية القرن 19، ولما كانت التجارة هي أهم أوجه النشاط الاقتصادي عند التجاريين والزراعة هي القطاع المنتج الوحيد لدى الطبيعيين، أصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لدى الكلاسيك، وأصبحت التجارة في خدمة الصناعة، كما أصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في النظام بعد أن كانت هذه الأهمية للتاجر والمزارع، فما هي ظروف وعوامل نشأة هذه المدرسة؟ ومن هم أهم روادها؟ وما هي أهم المبادئ والأفكار التي جاء بها المفكرون الكلاسيك؟ وكيف يمكن تقييمها؟

أهم رواد ومفكري المدرسة الكلاسيكية

قادة المدرسة الكلاسيكية هم مجموعة من المفكرين الذين نعتبر هم مؤسسي علم الاقتصاد وأولهم المفكر آدم سميت الذي يعتبر أب الاقتصاد السياسي. وسنتطرق إلى حياة أهم مفكري المدرسة الكلاسيكية مبينين مرة أخرى كيف تؤثر حياة المفكر وظروف معيشته في أفكاره ومبادئه ومؤلفاته.

1-آدم سميث (أول الكلاسيك) 1723-1790

ولد آدم سميث عام 1723 م ب بلدة كير كالدي في مقاطعة فايف بإسكتلندا، توفي أبوه قبل مولده حيث ربته أمه، تميز بالذكاء والنباهة منذ طفولته، تحصل على منحة دراسية ساعدته على التعلم والدراسة في أكسفورد، وفي عام 1751 وهو في الثامنة والعشرين من العمر عرض عليه تدريس مادة المنطق في جامعة جلاسكو ثم تدريس الفلسفة الأخلاقية بعد ذلك، وقد عمل نائبا للجمارك.

كما حاضر عدة مرات في جلاسكو في موضوع الاقتصاد السياسي وناقش الموضوع عدة مرات مع صديقه المحبوب دافيد هيوم وقد أقام سميت في باريس حيث التقى بالمفكر الطبيعي والطبيب –كيني- وذلك في بلاط لويس الخامس عشر، وقد تقبل آدم سميت أفكار كيني إلا أنه رفض الفكرة القائلة بأن الصناعة عقيمة ولا تنتج أي ثروة له عدة مؤلفات نذكر منها:

-كتاب **نظرية المشاعر الخلقية** عام 1759

–كتاب **ثروة الشعوب "الأمم** « عام 1776

حيث بحث في هذا الكتاب أسباب ثروة الأمم والحرية الاقتصادية وترك السوق تعمل بتلقاء نفسها إلى جانب مجموعة من الأفكار القيمة التي كان له الفضل الكبير بواسطتها في إرساء أسس علم الاقتصاد، لذلك لقب بأب الاقتصاد السياسي. وفي أواخر أيامه كرم من طرف عدة جامعات حيث انتخب مديرا لجامعته القديمة في جلاسكو وترجم كتابه ثروة الشعوب إلى عدة لغات منها الدانماركية، الفرنسية، الألمانية الإيطالية، والاسبانية، توفي سنة 1790 ودفن في حوش كانونجيت، وعلى قبره شاهد متواضع نقشت عليه العبارة الآتية: هنا يرقد آدم سميت مؤلف كتاب "ثروة الشعوب"

2 -دافيد ريكاردو 1772 -1823 م

ولد دافيد ريكاردو سنة 1772 م أبوه هو أحد رجال المصارف التجار من اليهود، سبق أن هاجر من هولندا، التحق بعمل أبيه في الرابعة عشر، فزاول العمل لنفسه في سن الثانية والعشرون، بدأ برأس مال قدره ثمانمائة جنيه وأصبح مستقلا من الناحية المالية وفي سنة 1814 اعتزل العمل بعد أن جمع ثروة كبيرة.

كان ريكاردو رجل أعمال لا يهتم بالقوانين، حقق مركزا اجتماعيا ونال احتراما خاصا واسع النطاق.

نشر أهم مؤلفاته سنة 1817 بعنوان: أسس الاقتصاد السياسي والضرائب» الذي استعمل فيه طريقته في التحليل والتجريد، حيث عالج فيه عدة مشاكل طرحت في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع سعر الذهب، كما درس مشكلة توزيع الدخول في المجتمعات والتجارة الخارجية.

كانت تربطه صداقة حميمة مع مالتوس، رغم اختلاف أفكارهم وظروف معيشتهم. وتوفي ريكاردو عام 1823 عن عمر يناهز 51 سنة وهو في أوج عطائه العلمي."

3- روبرت مالتوس (1836- 1766)

ولد توماس روبرت مالتوس سنة 6 176م من عائلة متواضعة، تربية في جو تربوي ودراسي وفلسفي تحت رعاية والده، أكمل مالتوس دراسته الجامعية وقضى حياته في البحث الأكاديمي فقد كان منذ بداية الأمر اقتصاديا محترفا، وقام بالتدريس في المعهد الجامعي الذي أنشأته شركة الهند الشرقية في هيليبري لتدريب الشبان من القائمين بالإدارة فيها. كان مالتوس مهتما

بحقائق العالم وخاصة ما يتعلق بالسكان فكانت له نظريته في السكان التي خالف بها آراء من سبقوه أمثال **وليام جود وين** الذي نشر كتابا عام 1793بعنوان العدل السياسي، الذي كان يلخص النظرة المتفائلة ذات الصورة الساذجة والكاملة ، والتي بين فيها أنه لن يعود هناك حفنة من الأغنياء وعدد ضخم من الفقراء بل سينتشر العدل والمساواة مع زيادة السكان في إنجلترا

وجاء كتاب» مالتوس» سنة 98 17 بعنوان" **بحث في مبدأ السكان** «وشرح فيه نظرته التشاؤمية لزيادةً عدد السكان وأن تزايد السكان بشكل يفوق كثيرا تزايد الموارد الاقتصادية سوف يؤدي إلى مجاعات وكوارث وحروب) زيادة عدد السكان وفق متتالية حسابية وزيادة الموارد الاقتصادية وفق متتالية هندسية (توفي مالتوس سنة 6 3 18م عن عمر يناهز سبعين 70سنة)

4-جون ستيوارت ميل (1806 -1873م)

جون ستيوارت ميل هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، وهو ابن الفيلسوف جيمس ميل ولد عام 1806م وهو من رواد الفلسفة الليبرالية، وترى الفلسفة الليبرالية في الإعلام إنها تقوم بتزويد الجماهير بالحقائق المجردة بهدف بناء عقوهم بناء سليما بصورة طبيعية، كان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي.

حاول ستيوارت ميل التوفيق بين أفكار الاقتصاديين الكلاسيك المؤسسة على النظام الطبيعي وأفكار الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخاصة سان سيمون المتمثلة في اتجاه التدخل الحكومي قائلا:

" أننا إذا أسكتنا صوتا فربما نكون قد أسكتنا الحقيقة، وإن الرأي الخاطئ ربما يحمل في جوانبه بذور الحقيقة الكامنة، وإن الرأي المجمع عليه لا يمكن قوله على أسس عقلية إلا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وإن هذا الرأي مالم يوجه تحديا من وقت لآخر فإنه سيفقد أهميته وتأثيره

من أهم مؤلفاته: **مبادئ الاقتصاد السياسي** عام 1848 وقد قام استيوارت ميل بتحليل الإنتاج والتوزيع والتبادل، كما كان له نظرية في التطور الاقتصادي، كما كان له كتاب في المنطق بعنوان "**نظام المنطق** "

5- **جان باتيست ساي(1767-1832م)**

ولد، جان باتيست ساي سنة 1767 بمدينة باريس في فرنسا وهو اقتصادي عمل في شركة للتأمين، كان رئيسا للتحرير في مجلة دورية نشرت عام 1791 بعنوان "**العشرية الفلسفية الأدبية والسياسية**"، اشتغل كأستاذ للاقتصاد السياسي ومن أهم مؤلفاته "**بحث في الاقتصاد السياسي**" نشر عام 1803.

اشتهر بنظريته " قانون المنافذ" التي بين فيه نظرته التفاؤلية حيث بين أن كل إنتاج يخلق لنفسه بنفسه منفذا ضروريا وكافيا، وأن الإنتاج يبادل بالإنتاج، وهذه النظرة كانت مناقضة لنظرة مالتوس ودافيد ريكاردو التشاؤمية

-**التحليل الاقتصادي**: يدور أساسا حول الموضوعات الآتية:

1-العمل: العنصر الرئيسي في الإنتاج ومصدر ثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل وتقسيم العمل، يؤدي إلى زيادة هذه القوة الإنتاجية في أية صناعة، دون بذل المزيد من جهد العمل

2- القيمة التي تناولها سميث بزعم أنه لا علاقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة واعتبر أن العمل هو المحدد للقيمة، أي السعر الحقيقي لأي شيء (قيمة هذا الشيء) هو تكلفة العمل (الكد والعناء والتعب في صدد إنتاج هذا الشيء. كما زعم سميث أن العمل المقياس الحقيقي للقيم التبادلية لكل السلع

3- المالية العامة التي وضع سميث قواعدها الأربع الشهيرة: العدالة واليقين والملاءمة والاقتصاد

4-**التجارة الخارجية** التي اعتبرها سميث امتدادا للتجارة الداخلية ومدعاة للتوسع في نطاق السوق، مما يفضي إلى التوسع في تقسيم العمل وزيادة التخصص وتعدد المبادلات، فكان من المنطقي أن يكون سميث من دعاة حرية التجارة

السياسة الاقتصادية

أبرر سميث ظاهرة فحواها أن كل فرد يسعى لتحسين وضعه بدافع المصلحة الذاتية، وأن ثمة توافقا تلقائيا بينها وبين المصلحة العامة، كما لو أن هناك "يدا خفية"، تحقق هذا التوافق. والنتيجة العملية هي المناداة بالحرية الاقتصادية لعدم وجود أي مبرر لتدخل الدولة وفقا لهذا التحليل.

-كان اقتصاد سميث ذا جاذبية طاغية وواسع الانتشار داخل انجلترا وخارجها حيث ترجم إلى عدة لغات

الفلسفة الاقتصادية: تقوم على أسس ثلاثة:

1- الفرد وحدة النشاط الاقتصادي.
2- تحقيق المصلحة الذاتية للفرد.
3- التقصي عن القوانين الطبيعية الحاكمة للنشاط والتحليل الاقتصادي

التحليل الاقتصادي:

1-نظرية الإنتاج:

-الإنتاج خلق المنافع أو زيادتها

عناصر الإنتاج: الطبيعة والعمل ورأس المال إلا أن العمل هو العنصر الرئيسي في الإنتاج –نظرية الإنتاج ذات علاقة بظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة.

-ظاهرة تقسيم العمل تنطوي على فكرة لآدم سميث مفادها أن يقوم بكل عملية واحدة من العمليات الجزئية العديدة في صنع السلعة شخص واحد أو بضعة أشخاص متخصصين في القيام بها، وهو ما يفضي إلى زيادة إنتاجية العمل الإنساني بمعنى أن كمية ما ينتجه عدد معين من العمال من سلعة ما ـ

على أساس أن يتخصصوا فيما بينهم في أداء عمليات صنع السلعة أكبر ما ينتجه نفس العدد من العمال، لو أن كل عامل يقوم بمفرده بأداء كل العمليات الجزئية اللازمة لإنتاج السلعة.

-**قانون الغلة المتناقصة** : إذا كان هناك عنصر إنتاجي ثابت وعناصر أخرى متغيرة، فإن تشغيل دفعات متتالية متساوية من هذه العناصر الأخرى مع العنصر الثابت يؤدى إلى زيادة كمية المنتج في مبدأ الأمر حتى بلوغ حد معين

ثم تأخذ في النقصان تدريجيا بعد تجاوز هذا الحد. وينصب هذا النقصان على مقدار الزيادة في الناتج الكلى، لا على حجم هذا الناتج الذي يتزايد باطراد، أي أن زيادة الناتج الكلى تكون بنسبة أقل من نسبة زيادة العناصر المتغيرة.

2-نظرية السكان: نظرية **مالتس** جعلها الكلاسيك أحد أسس أبحاثهم - وأبعاد النظرية في ثلاثة أمور:

الغذاء أمر ضروري للإنسان من الناحية البيولوجية،

الميل بين الرجل والمرأة هو الدافع إلى التناسل وزيادة السكان الطبيعة ذاتها هي التي توجد الموانع الفاعلة في إيقاف الاختلال بين تزايد السكان وتزايد الموارد الغذائية.

أما تصحيح الاختلال فباستئصال جزء من أعداد السكان نتيجة المجاعات والأوبئة والحروب (الموانع الإيجابية.)

اما (الموانع الواقية) فهي تأخير الزواج مع التعفف الأدبي حتى لا يزيد عد د المواليد من غير زواج. (وهذه نظرية هي محل نظر كبير مجافية للواقع والفطرة البشرية)

3-نظرية القيمة : أعرب الكلاسيك عن التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة التي تتحدد بكمية العمل الذي تحتويه السلعة (أي على أساس عد د ساعات العمل المبذول في الإنتاج) والمقصود بكمية العمل ليس فقط كمية العمل المباشر (الجهد الإنساني المبذول أثناء صنع السلعة ، بل أيضا رأس المال والمواد الأولية المؤتلفة مع العمل المباشر في صنع السلعة، حيث إن جميع العناصر الإنتاجية (فيما عدا العمل المباشر)تمثل عملا إنسانيا مختزنا في هذه العناصر. والقيمة عموما عند الكلاسيك تعنى إذن قيمة تبادلية موضوعية، وهي محددة بالنفقة (نفقة العمل) أما المنفعة فكان الاهتمام بها أقل كثيرا عند الكلاسيك.

4-**نظرية التوزيع**: ركز الكلاسيك اهتمامهم «بالتوزيع الوظيفي" توزيع الدخل الكلي في صورة أنصبة موزعة: الريع، الأجر، الفائدة والربح). أما الريع فيعرف بأنه ما يحصل عليه ملاك الأرض نظير السماح للغير باستغلالها.

كما يعرف بأنه الثمن الذي يحصل عليه بعض الملاك نظير احتكارهم ملكية الأرض (أي أن الريع ثمن احتكاري)، وهذا الريع لم يكن لينشأ لو لم تكن الأرض محدودة في مساحتها، ولو لم تكن ملكيتها خاصة. وأما الأجر فهو ثمن العمل، ويتحدد على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج "سلعة العمل"، عدد الساعات اللازمة الإنتاج كمية الموارد الغذائية اللازمة لبقاء العامل على قيد الحياة، وبالتالي تمكنه من الاستمرار في العمل.)

وبالنسبة للفائدة والربح فلا يميز الكلاسيك بين الرأسمالي والمنظم (فيما عدا **جان بابتست ساي** أشهر الكلاسيك الفرنسيين الذي اعتبر الربح هو دخل المنظم جزاء المخاطرة بالمشروع والفائدة دخل الرأسمالي نظير ادخار المال والتخلي عنه في صورة قرض مقدم للمشروع (. وتتحدد الفائدة عند الكلاسيك بعرض المدخرات والطلب عليها، بمعنى أن الفائدة هي ثمن الادخار.

5- نظرية التوظف: يعنى التوظف عند الكلاسيك تشغيل قوة العمل في عمليات الإنتاج. ولم تكن هذه الظاهرة تمثل مشكلة في رأيهم، لأن مستوى التوظيف الفعلي هو دوما مستوى التوظيف الكامل لقوى العمل برمتها. وإذا حدثت البطالة بين العمال فسرعان ما يكون مآلها إلى الزوال.

6-نظرية النقود: نظرة ضيقة، إذ قصر الكلاسيك دور النقود على وظيفتين: مقياس للقيمة وأداة للتبادل، فأغفلوا وظيفتين أخريين: مستودع للقيمة (أداة للادخار) وأداة للمدفوعات المؤجلة كما نادى الكلاسيك بأن التغيرات في كمية النقود هي التي تفضى وحدها إلى التغيرات في مستوى الأسعار في المدى القصير، وهذا المستوى يرتفع بزيادة كمية النقود، وينخفض بنقص كمية النقود (نظرية كمية النقود.)

7-**نظرية التجارة الدولية**: هاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على الثروة المعدنية من خلال تكوين الفائض في الميزان التجاري، وحجة الكلاسيك في الدفاع عن السياسة التجارية الحرة هي أن اتباع هذه السياسة يؤدي بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها. وهذا التخصص الدولي (تقسيم العمل الدولي) يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره (زيادة الإنتاج العالمي على أساس المزايا النسبية لدول العالم، وتعاظم حجم التجارة العالمية يؤديان إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للشعوب قاطبة.)

السياسة الاقتصادية:

-يبني الكلاسيك تفضيلهم للسياسة الاقتصادية الحرة على اعتبارين:

1-مادامت المصلحة العليا للمجتمع تلقائيا نتيجة جهود أفراد المجتمع في ممارسة النشاط الاقتصادي تحقيقا لمصلحتهم الذاتية (التوافق التلقائي بين المصلحتين)، فليس هناك أي مبرر التدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2- سياسة الحرية الاقتصادية توفر جهازا تلقائيا (جهاز الأثمان) يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين العرض والطلب.

يسمح الكلاسيك للدولة على سبيل الاستثناء بالقيام ببعض الوظائف على سبيل الحصر:

1- حماية المجتمع من العدوان الخارجي.
2- توفير الأمن الداخلي وإلزام الأفراد باحترام التعاقدات.
3- القيام بالمشروعات أو المهام التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

وأضاف **ميل:** 1- في الجانب السياسي حق الانتخاب العام

2- في الجانب الاجتماعي تحرير المرأة والتوسع في التعليم وتحديد الإرث

3- في الجانب الاقتصادي المناداة بضمان حقوق مستأجري الأرض وفلاحة الأرض البور وخلق طبقة صغار الملاك.

الموقف المذهبي: نشأت المدرسة الكلاسيكية في وقت ازدهار النظام الرأسمالي كتطبيق عملي للمذهب الحر او المذهب الفردي، وهو النظام الذي يركز على الفرد، وعلى الملكية الفردية للأموال وعلى الحرية الاقتصادية للأفراد في انطوائها على المنافسة الحرة وحافز الربح

الانتقادات الموجهة للكلاسيكية

نقد أسلوب البحث

-أعتقد الكلاسيك بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الاقتصاد في كل الأزمنة والأمكنة بلا تمييز، وباتباعهم أسلوب الاستنتاج التجريدي في البحث الاقتصادي، فلم يهتموا بدراسة التاريخ ولا باستخلاص ما يمكن أن تقود إليه هذه الدراسة من نتائج واقعية.

-يؤيد أنصار المدرسة التاريخية نقدهم للأسلوب الكلاسيكي في البحث بمقولة أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها ومتعلقة بها وحدها ومختلفة عن القوانين التي تخضع لها المراحل الأخرى التي يمر بها المجتمع، وإذن لا يمكن الاعتماد على اسلوب الاستنتاج التجريدي

نقد التحليل الاقتصادي:

نظرية القيمة

-العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد فهناك عنصران آخران (الموارد الطبيعية ورأس المال) ولا يمكن رد بقية هذه العناصر الإنتاجية الأخرى إلى عنصر العمل وقياسها به.

-هناك في الحياة العملية أنواع عديدة من العمل، ولا يمكن الموازنة بينها جميعا لتحديد القيم التبادلية للسلع.

-رفض فكرة اليقينية عند المدرسة الكلاسيكية (فكرة أن النفقة تحدد القيمة على أساس موضوعي بعيدا عن الاجتهاد والتقدير الشخصي) الأمر الذي انطوى على إهمال العنصر الشخصي في تحديد القيمة، والمقصود به المنفعة، التي يحصل عليها الأفراد من استعمال أو استهلاك السلع من أجل إشباع حاجاتهم

الإنسانية المتعددة. وهذه المنفعة، لابد أن تؤثر على تقديرهم الشخصي للسلع وبالتالي على قيمتها السوقية. وقد تناولت المدرسة الحدية هذا العنصر الشخصي فيما بعد.

نظرية التوزيع:

تعرضت النظرية لكثير من أوجه النقد، وحدثت تطورات جذرية في هذا المجال من التحليل الاقتصادي في عصر ما بعد الكلاسيك عندما أصبحت نظرية التوزيع قائمة على الفكرة الحدية (عائد كل عنصر إنتاجي بإنتاجيته الحدية.) تنطبق الفكرة على عائد العمل (الأجر يتحدد بالإنتاجية الحدية لعنصر العمل) وعلى عائد رأس المال (سعر الفائدة يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال)، أما الريع فكان عرضة للنقد، ولكنه لم يهدم نظرية ريكاردو في الريع، ويتلخص النقد في أن للأرض أكثر من استعمال بما يدعو إلى نشوء "ريع التحول "، كما أن الريع ظاهرة عامة تحدث حتى خارج نطاق الأرض في كل حالة يوجد فيها تميز لمشروع أو لمنظم أو لعامل على غيره من المنافسين "شبه الريع "عند مارشال.)

نظرية التوظيف

نقد هذه النظرية أهم وأخطر ما وجه إلى الكلاسيك من نقد، لأنها انطوت على ثبات حجم الناتج الكلى دوما عند مستوى التوظيف الكامل في المدى القصير، وأن أي قدر من البطالة التي تحدث بصورة عارضة لابد أن تتلاشى عاجلا عن طريق انخفاض مستوى الأجور ومن ثم تحفيز المنظمين إلى إعادة توظيف العمالة المتعطلة.

من ثنايا التحليل الذي قدمه بيجو والذي يطلق عليه "أثر بيجو"، كان الدفاع عن موقف الكلاسيك بالنسبة لقضية التوظيف، في معنى أن التوازن في وضع التوظيف الكامل أمر ممكن عن طريق مرونة الأجور والأسعار)

انخفاض مستوى الأجور ⟵ انخفاض مستوى الأسعار ⟵ زيادة القيمة الحقيقية للثروة في أيدى المستهلكين ⟵ زيادة الاستهلاك الكلي ⟵ ارتفاع مستوى الطلب الكلى ⟵ ارتفاع مستوى الدخل القومي في وضع التوازن حيث يكون التوظيف الكامل أمرا محققا)

وجه كينز أعنف هجوم على "**أثر بيجو**"في انطوائه على أن مرونة الأجور والأسعار في الا تجاه التنازلي كفيلة بحل مشكلة البطالة. إذ أن كينز يعتقد بفكرة مرونة الأجور أيضا وانما في الاتجاه التصاعدي.

ويقوم فكر كينز على أن رفع مستوى الأجور للطبقة العاملة يعني زيادة دخول أفراد هذه الطبقة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال، مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار. حجة كينز أن الأجور وإن من نفقة الإنتاج بالنسبة للمنظمين إلا أنها في ذات الوقت جزء من الطلب الكلى الفعال (الأجور دخول للطبقة العاملة توجه في معظمها للطلب على الاستهلاك)

نظرية النقود

تقصر المدرسة الكلاسيكية وظيفة النقـــود على أنها "**أداة للتبادل**"، وبذلك تغفل وظيفتها الأخرى كمستودع للقيمة التي لا تقل أهمية. لقد نبه إلى ذلك الكتاب المحدثون وعلى الأخص جون مينارد كينز.

ومن الواضح أن الكلاسيك أهملوا النقود في صدد تحليلهم للظواهر الاقتصادية باعتبار أن النقود هي مجرد "**ستار**" ليس له من تأثير على هذه الظواهر، بمعنى أن النقود هي، في الحياة العملية نقود حيادية، لا تلعب أي دور في سير النشاط الاقتصادي اللهم إلا مبادلات السلع بالسلع في الأسواق، ومن ثم كان توجه الفكر الحديث نحو تحليل الدور الذي تؤديه النقود في قيامها بوظيفة مستودع للقيمة

كشف الفكر الحديث عن خطأ النظرية الكلاسيكية في قيمة النقود (نظرية كمية النقود) لأنها تفترض ثبات حجم الإنتاج والعرض وبالتالي فليس لهما من تأثير على مستوى الأسعار، وهي فرضية خاطئة لأنها غير واقعية، بما أن كمية الإنتاج وكمية السلع المعروضة في الأسواق (حجم المعاملات) عرضة للتغيرات من فترة إلى أخرى، ومن هنا انطوى الفكر الحديث على نظرية أخرى في قيمة النقود لتحل محل النظرية الكلاسيكية

نظرية التجارة الدولية

ينتقد الكتاب المحدثون هذه النظرية لأنها تقوم على استبعاد النقود والأسعار من بحث مبادلات السلع فيما بين دول مخالفة ذلك للواقع.

لا تعنى هذه النظرية بما يطرأ من تطورات على اقتصاديات مختلف الدول عبر الزمن، بما لذلك من تأثيرات على أحجام وأنواع السلع موضوع المبادلات فيما بين دول العالم.

من هنا حاول الكتاب المحدثون معالجة مثل هذه الثغرات في النظرية الكلاسيكية، وبخاصة العالم السويدي برت أوهلن.

نقد السياسة الاقتصادية

-رفض فكرة توافق المصلحة العامة والمصالح الذاتية تلقائيا (فكرة آدم سميث) التي تدعم السياسة الاقتصادية الحرة وترفض تدخل الدولة في سير النشاط الاقتصادي، لأن الواقع يخالف ذلك في الحياة العملية.

-رفض قبول النظرة الكلاسيكية المؤسسة على فكرة "العالمية " في تطبيق السياسة الاقتصادية الحرة، ذلك لأن **القومية** هي بالضرورة الفكرة البديلة في الأحوال التي تمر فيها الدولة بمرحلة من تطورها الاقتصادي تنبئ عن نهضة صناعية هي في حاجة إلى الحماية من منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية للمنتجات المحلية (من فكر العالم الألماني فريدريك ليست.)

-إن السياسة الاقتصادية الحرة مدعاة، في كثير من الأحيان، إلى ظهور الاحتكارات، ونشوء الأزمات، ومجافاة عدالة التوزيع، والوقوع في خطا تطبيق سياسة حرية التجارة مع العالم الخارجي، مما يتعين معه ضرورة تدخل الدولة بالضوابط اللازمة لسد مثل هذه الثغرات.

نقد الموقف المذهبي

فريقان يوجهان النقد للموقف المذهبي عند الكتاب الكلاسيك.

الفريق الأول يرى أفراده عيوب النظام الرأسمالي ولكنهم لا يريدون القضاء عليه، بل يرغبون في إصلاح هذه العيوب مع الاحتفاظ بالنظام نفسه الدافع إلى هذه الرغبة أنهم يفضلون النظام الرأسمالي على غيره من النظم شريطة تنقية هذا النظام من نقائصه التي تكشفت من خلال الشواهد العملية.

ومن هنا صاغ بعض الاقتصاديين النمساويين قواعد ما هو معروف باسم "المذهب الحر الحديث"، وتمثل هذه

1-الحفاظ على اقتصاد السوق،

2-قصر دور الدولة على اختيار الإطار القانوني الذي يجري النشاط الاقتصادي على مقتضاه

3-اختيار الإطار القانوني بناء على قرارات تصدر عن السلطة التشريعية، وأن يكون الهدف منها الإبقاء على المنافسة الحرة.

-**الفريق الثاني** هم الاشتراكيون الذي يريدون القضاء على النظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي محله، لأن الأول ليس خير الأنظمة بما يشوبه من نقائص:

1- ترك بعض الحاجات الإنسانية دون إشباع

2- استغلال أصحاب الأعمال للطبقات العاملة

3-استغلال الدول الرأسمالية للمستعمرات التابعة لها

4-النظام عرضة للتقلبات الاقتصادية العنيفة بما يصحبه من فترات طويلة من البطالة وخير نظام هو الذي لا يتسم بهذه البطالة القاسية والتقلبات العنيفة

أهم المراجع المعتمدة:

- رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي. الجزائر: دار الأمة، 2011
- عمر حسين، تطور الفكر الاقتصادي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998